مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
المجلـد 6 العـدد 1 / جوان 2020
ص ص: 333-356

أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في إدارة الصناديق الزكوية والوقفية " دراسة تجربة الصناديق الزكوية والوقفية الجزائرية "

The Importance of Applying Governance Principles in Zakat & Waqf Funds Management": The Case of Algerian Zakat & Waqf Funds.

عيساوي سهام [1*]، حوحو فطوم [2]
AISSAOUI Siham [1], HOUHOU Fattoum [2]
[1] جامعة عبد الحفيظ بالصوف ميلة (الجزائر)، s.aissaoui@centre-univ-mila.dz
[2] جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، houhou.fattoum@yahoo.com

الاستلام:2020/05/29 القبول:2020/06/22 النشر:2020/06/30

ملخص:
نتيجة زيادة الفساد الإداري والمالي وافتقار الإدارة للنزاهة والشفافية في معاملاتها، زاد الاهتمام بالحوكمة التي تعتبر آلية للحد من الممارسات السلبية، وتعمل على تطوير المؤسسات وتحسين أدائها. والمؤسسات المالية الإسلامية، كغيرها من المؤسسات الأخرى تحتاج لهذه الآلية، من أجل إحداث العديد من الإصلاحات التنظيمية والإدارية، وتفعيل دورها. وتمثل الصناديق الزكوية والوقفية إحدى الآليات المالية الإسلامية، وتطبيق مبادئ الحوكمة في إدارتها يساعد على تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية مما يؤدي إلى الاستخدام الكفء للموارد وإرساء قيم العدالة والمساءلة والشفافية ويضمن نزاهة المعاملات ويعزز ثقة المواطنين بها.

الكلمات المفتاحية: صناديق زكاة؛ وقف؛ حوكمة؛ جزائر.

Abstract:
As a result of increased administrative and financial corruption and the lack of management integrity and transparency in their dealings, increased attention to corporate governance, which is a mechanism to reduce the negative practices, and institutions working to develop and improve their performance, The Institutions

[*] **المؤلف المرسل:** عيساوي سهام ، **الإيميل:** s.aissaoui@centre-univ-mila.dz

Islamic finance, like other institutions need for This mechanism, in order to bring many of the regulatory and administrative reforms, and activating the role.
The Zakat and Waqf Fund One of the Islamic financial mechanisms And the application of the principles governance in management helps to balance Between economic and social objectives, leading to efficient use of resources and the establishment of justice and the values of transparency and accountability and ensures the integrity of the transactions and enhance the confidence of people.
Keywords: Zakat and Waqf Fund, The principles governance, Zakat and Waqf Fund Algerian

مقدمة:

أصبحت قضية الحوكمة على قمة اهتمامات مجتمع الأعمال الدولي و المؤسسات المالية العالمية إثر العديد من الأحداث التي وقعت خلال العقدين الماضيين، خاصة الانهيارات المالية، ومما لا شك فيه أنها أصبحت تحتل أهمية كبيرة على مستوى العالم الآن، في ظل ما يشهده اليوم من التحول إلى النظام الاقتصادي الرأسمالي، والذي تلعب فيه الشركات الخاصة دورا كبيرا ومؤثرا، مما يؤكد على ضرورة مراقبة هذا الدور وتقويمه. وقد أكدت العديد من الدراسات الحديثة أن التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة يحول ضد الفساد الإداري و يساهم في تشجيع و ترسيخ الشفافية في الحياة الاقتصادية، والمتأمل لمبادئ الحوكمة سيلاحظ أنها ليست بعيدة عن قيم الإسلامية، التي تؤكد على ضرورة النزاهة في أداء الأعمال، مع مراعاة البعد الأخلاقي مما يؤكد على ضرورة تطبيق هذه المبادئ على المؤسسات المالية الإسلامية بنوعيها(المؤسسات المالية التي أخذت بشرعيتها أصلا من القرآن، ومؤسسات اجتهد فيها لتلبية الحاجات المالية في المجتمع الإسلامي)، خاصة لما لها من بعد اجتماعي، تكافلي، وتعتبر الصناديق الزكوية والوقفية إحدى آليات المؤسسات المالية الإسلامية التي تعمل من خلالها على مساعدة الأفراد والأسر ذات الحاجة وتقديم العون المادي والعيني لهم حسب ما تقتضيه الحالة الاجتماعية، من هذا المنطلق كانت هذه الصناديق هي الأخرى معنية بتطبيق مبادئ الحوكمة ربما قبل منظمات الأعمال الحديثة نظرا لطابعها المرتبط بالبعد الديني و المالي والتكافلي، ذلك من أجل تحقيق كفاءة الإدارة وتعزيز الثقة بينها و بين المواطنين المتعاملين معها،...

عند الحديث عن صندوق الزكاة، والصندوق المركزي للأوقاف في الجزائر تطرح العديد من التساؤلات، حيث انه ورغم الجهود المبذولة من طرف الدولة لا يزال المواطن الجزائري يفتقر للثقافة الإسلامية، وينظر للزكاة على أنها مرتبطة بعاشوراء فقط، كما أن نظرته للوقف لا تختلف فهناك من يعتقد أن وقف الأملاك قابل للبطلان واسترجاع الملك الموقوف. وعليه سوف نحاول من خلال هذه الورقة البحثية معرفة مدى أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة ودورها في إرساء المزيد من الشفافية و المصداقية، على أداء صندوق الزكاة، والصندوق المركزي للأوقاف في الجزائر، وتعزيز ثقة المواطن، وبالتالي يمكننا أن نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في إدارة الصناديق الزكوية والوقفية؟.

وسيتم ذلك من خلال النقاط التالية:

أولا: الصناديق الزكوية والوقفية.

ثانيا: أهمية تطبيق الحوكمة على الصناديق الزكوية والوقفية.

ثالثا: : أهمية تطبيق الحوكمة في إدارة صندوق الزكاة والوقف في الجزائر.

أولا: الصناديق الزكوية والوقفية.

1. الصناديق الزكوية.

1-1 مفهوم الزكاة

اصطلاحا: الزكاة هي حق مالي واجب لطائفة مخصوصة في زمن مخصوص.

شرعا: الزكاة تطلق على الحصة المقدرة من المال التي فرضها الله للمستحقين، كما تطلق على نفس إخراج هذه الحصة.

وسميت هذه الحصة المخرجة من المال زكاة لأنها تزيد في المال الذي أخرجت منه، وتوفره في المعنى، و تقيه الآفات وقال ابن تيميه *" نفس المتصدق تزكو، وماله يزك و يطهر ويزيد في المعنى والنماء والطهارة ليسا مقصورين على المال، بل يتجاوزانه إلى نفس معطى الزكاة[1]

2-1 الصناديق الزكوية.

هي هيئة زكوية تهدف إلى زيادة الوعي بالزكاة وترسيخ مفهوم فاعلية الزكاة ودورها الهام في المجال التنموي على صعيد الفرد والمجتمع، وتعمل على إحياء هذه

الفريضة تطبيقا وممارسة لتستفيد منها الشرائح المحتاجة على اختلافها وفقا للمصارف الشرعية التي تسمى مصارف الزكاة.

كما يضع صندوق الزكاة في أعلى سلم أولوياته تحقيق مجتمع متكافل اجتماعيا ومتلاحم إنسانيا، وينشط في مجال تنمية العمل الخيري وخدمة الإنسان المحتاج وفق أسس الشريعة الإسلامية، فهو "مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والتي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد".[2]

2. الصناديق الوقفية.

1.2. مفهوم الوقف.

يختلف تعريف الوقف حسب العلماء المسلمين، تبعا لعناصره وشروطه، إلا أن المفهوم الأساسي للوقف هو الحبس الدائم لجزء من ثروة المرء لمرضاه الله، بمعنى أن جزء من أملاك هذا الشخص تصبح مرصودة لله تعالى غير قابلة للبيع، ويتم استخدام إيراداته للخدمات الخيرية، في سبيل الله وتكون متكررة ومستمرة وتمثل صدقة جارية على صاحبها.

وتشمل الأهداف العامة للوقف مساعدة المحتاجين، ومساعدة المظلومين، وتنظيم الاقتصاد، ورفع المستوى المعيشي للشعب، ونشر العلوم والمعرفة، وبناء وإدارة المساجد والأضرحة والمكتبات والمدارس والعيادات والمستشفيات ومراكز الرعاية الاجتماعية، وما إلى ذلك. الى جانب انه يرفع التفكير وينقي ضمير البشر من الأنانية وحب الدنيا. ويزرع روح مساعدة المجتمع[3]

2.2. الصناديق الوقفية.

الوقف صيغة أصلية في الفقه الإسلامي لمباشرة الأعمال الخيرية ولذلك ، تطبيقه في مجال التأمين الإسلامي الذي أساسه على التعاون أولى و أفضل من تطبيق غيرها، ويتم ذلك من خلال الآليات وتنظيمات أهمها صناديق الوقف.

يمثل صندوق الوقف أداة لتجميع الهبات الوقفية النقدية من الواقفين بغرض استخدامها في الصالح العام، كبناء بعض المرافق أو شق طريق أو تمويل طلبة العلم أو غير ذلك مما يندرج ضمن "المصلحة العامة". وبذلك فإن الأمر هنا يتعلق بوقف نقدي، وبميزانية تتضمن موارد واستخدامات. غير أن الطابع النقدي للصندوق لا يمنع من

امتلاك الصندوق للأصول الاستثمارية العينية كالأراضي والمباني والمعدات والتجهيزات المختلفة.وإذا كانت الاستخدامات ذات طبيعة مختلفة أو متنوعة، فإن الموارد ذات طبيعة نقدية بحتة، والاختلاف فيها يقع فقط على مصدر المورد[4]

يتم إنشاء صندوق أولي للوقف مع مبلغ من المال مصنف من قبل الشركة. هذا العمل يضع أسس واسعة من الأوقاف، ويسمح للشركة بخلق اللوائح داخل محيط المبادئ التوجيهية الأساسية عند الاحتياج. ويمكن للشركة أيضا إنشاء أكثر من صندوق فرعي من خلال التبرعات الإضافية، وتخصص هذه الأموال دون أن تصبح جزءا من الوقف الأولي. كما يمكن لهذه الأموال أن تخصص لأنواع مختلفة من السياسات أو المخاطر، على غرار الصناديق القانونية التقليدية للتأمين. لأن هذه الأموال هي أجزاء فرعية من الأوقاف الأولية، ويمكن نقل الأموال بين الصناديق الفرعية والصندوق الأصلي[5]

ثانيا: أهمية تطبيق الحوكمة على الصناديق الزكوية والوقفية.

1. مفهوم الحوكمة في الوقف والزكاة

يعتبر مصطلح الحوكمة من أهم المصطلحات التي تم تداولها في الحقل التنموي منذ نهاية الثمانينات، حيث تم استعماله لأول مرة من طرف البنك الدولي في 1989 الذي أعتبر الحوكمة أنها" أسلوب ممارسة السلطة في تدبير الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من أجل التنمية". وقد جاء استعمال البنك الدولي آنذاك لمفهوم الحوكمة في إطار تأكيده على أن أزمة التنمية في إفريقيا هي أزمة الحوكمة بالدرجة الأولى بسبب فساد النظم السياسية وضعف التسيير والتخطيط، ويعرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنها "نسق جديد من العلاقات والمساطر والمؤسسات التي تتمفصل بها مصالح المجموعات والأفراد، وتمارس الحقوق والواجبات[6]

تعرف مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة بأنها "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها "، كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECDبأنها "مجموعة من العلاقات التي تربط بين القائمين على إدارة الشركة و مجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصالح" [7]

أما الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية فقد عرفها مجلس الخدمات المالية الإسلامية ضمن معيار المبادئ الإرشادية لحوكمة المؤسسات التي تقدم خدمات التمويل

الإسلامي "بأنها مجموعة من الترتيبات المؤسساتية والتنظيمية التي تتأكد من خلالها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن هناك إشرافا شرعيا فعالا ومستقلا"

وحوكمة الوقف يقصد بها " تحديد العالقة بين الواقفين والموقوف عليهم، ومجالس الإدارة، والمديرين وحملة الأسهم وغيرهم، بما يؤدى إلى زيادة قيمة الوقف إلى أقصى درجة ممكنة على المدى الطويل. وذلك عن طريق تحسين أداء المشاريع الوقفية، وترشيد اتخاذ القرارات فيها. ويتضمن ذلك إعداد حوافز وإجراءات تخدم مصالح الموقوف عليهم، وتحترم في نفس الوقت رغبات الواقفين ومصالح جميع المتعاملين في ومع المشروع الوقفي"[8]

2. الحوكمة في مؤسسات الزكاة والوقف في العهد النبوي

لا يعتبر تطبيق الحوكمة في إدارة الزكاة والوقف حديث النشأة بل ظهرت بوادره في العهد النبوي والخلافة الراشدة، إذ يعتبر العهد النبوي والخلافة الراشدة المنهل الأول لتطبيق العمل للزكاة والوقف وتوجد العديد من الآيات والأحاديث النبوية والتي تعتبر كإشارة لعدد من السمات المميزة لإدارة الزكاة والوقف في العهد النبوي والتي تبين من مبادئ الحوكمة[9]:

1. التزام الإدارة النبوية بنص التشريع وروحه: إذ أن هذه الإدارة تجري تبعا والتزاما لما ينزل من أحكام الزكاة والوقف باختلاف الزمان والمكان
2. العدالة في إدارة أموال الزكاة والوقف: من أوجه العدالة في الإدارة النبوية للزكاة أنها تؤخذ من الأغنياء وترد على الفقراء، وأنها إذا أخذت من الأغنياء لا تؤخذ مرتين.
3. وثيقة أو وثائق الزكاة والوقف كدليل إرشادي لأموال الصدقات (الميثاق)
4. تنظيم العلاقة بين الأطراف المعنيين بالزكاة والوقف كما حث على الشفافية والإفصاح
5. الاستقلالية: والمقصود بها هنا استقلالية العامل على الزكاة والوقف في توزيع أموال الصدقات في المحلة التي أخذت منها، ولم يكن مأمورا أن يرجع بالصدقات على الدولة ثم ينتظر الإذن له في التصرف فيها.

وبذلك تبين أن إدارة الزكاة والوقف في العهد النبوي كان لها طابع خاص اتسمت به وقد جاءت خصائصها على نسق فريد لتشكيل إطارا يرسم المعايير ويضع الوثائق والتوجيهات الإرشادية والمواثيق الأخلاقية ويحدد العلاقات بين الدولة والعمال

والمصدقين والمزكين، والفئات المستحقة للزكاة كما جعل هذا الإطار من المجتمع المسلم شريكا في الاطلاع على الأمور بصفتهم من أصحاب المصلحة. ولا ريب أن هذا النموذج النبوي هو أول نموذج عملي لممارسة حومة نظام الزكاة والوقف في الإسلام[10].

3. أهمية تطبيق الحوكمة على المؤسسات الزكوية والوقفية.

إن معنى الحوكمة يتفق بما جاءت به الشريعة الإسلامية من الأصل (العدل، الشورى، المسؤولية، المساءلة، الشفافية) وليس كحالة طارئة كما في الحوكمة التقليدية، فالمال يعتبر أحد المقومات الخمس التي يعتبر حفظها وحمايتها بتحقيق النفع منها ومنع الفساد عنها أحد المقاصد الأساسية للشريعة الإسلامية .

فمجال الحوكمة لا يقتصر على المؤسسات التقليدية فقط بل حتى المؤسسات المالية الإسلامية حيث أن إضافة هذه المؤسسات إلى لفظ(الإسلامية) ووصفها به لا يمنحها الحصانة إزاء مبادئ الحوكمة ومعاييرها ولا يعفيها من تطبيق مبادئها وقواعدها وأخلاقياتها.[11]

إن الغاية من تطبيق نظام الحوكمة في صناديق الزكاة والوقف هو ضمان حقوق المجتمع بصفة عامة، وحقوق الفقراء والمحتاجين بصفة خاصة وذلك من خلال التخلص من كل أشكال الفساد الإداري والمالي ومعالجة الاختلالات والانحرافات على كل مستوياتها التنظيمية، وهذا ما يكون نتيجته تفعيل دورها التنموي والمساهمة الفعالة في معالجة العديد من الظواهر كالفقر والبطالة.[12]

1.3. أهمية حوكمة صندوق الزكاة.

إن صناديق الزكاة المعاصرة ومن أجل بلوغ أهدافها التنموية الكبرى لابد عليها من إيجاد الآليات و المحفزات التي تمنح لجمهور المزكين الثقة الكاملة و تجعلهم يتفاعلون معها بشكل انسيابي و تلقائي من جهة، و تسمح بتوظيف إراداتها بطريقة فعالة و مثلى من جهة أخرى، ولعل توظيف آليات الحوكمة من شأنه تحقيق ذلك كما يلي:

انضباط أعضاء الجهاز الإداري القائم على تحصيل و توزيع الزكاة: بحيث يستدعي على كل القائمين على إدارة صناديق الزكاة بإتباع السلوك الأخلاقي و المناسب في كافة أعمالهم: معرفة المستحقين للزكاة و التأكد من استحقاقهم لها، و مقدار حاجاتهم...الخ. لقد اشترط الإسلام في العاملين عليها: الإسلام، التكليف، الأمانة، الكفاية

للعمل، كما يجب اختيار العاملين عليها من ذوي التخصص الاقتصادي و الشرعي. كما يجب على أعضاء الجهاز الإداري القيام بحملات إعلامية و توعوية تخص مؤسسات الزكاة و أن لا تكون خلال موسم عاشوراء فقط.

تقديم المعلومات الخاصة بعملية الجمع و التوزيع بكل شفافية: بحيث ينبغي أن يتم الإعلان و الإفصاح بكل شفافية عن المعلومات المتعلقة بألا نشطة سواء فيما يخص المبالغ المحصلة من زكاة المال، زكاة الزروع و الثمار،...، زكاة الفطر وكذا عدد المستفيدين من المساعدات المالية والقروض الحسنة، حتى يتسنى للمزكين التعرف على مدى أمانة و كفاءة إدارة الأموال الزكاة من طرفهم.

مساءلة أعضاء الجهاز الإداري القائم بتحصيل وتوزيع الزكاة: بحيث يستلزم خضوع جميع المستويات التنظيمية المكونة لصندوق الزكاة لقبول الفحص والتفتيش والمراقبة المستمرة دون الإحساس بالاهانة أو عدم الثقة في هيئته، بل أن نجاح هذه المهمة يتوقف على مدى آداء و تميز أعضاء الجهاز الإداري للمؤسسة بتلقي جميع الاستفسارات والأسئلة بصدر رحب وراعين في ذلك ضميرهم المهني .

استقلالية أداء أنشطة مؤسسة الزكاة: ينبغي أن، لا يتعرض صندوق الزكاة إلى أي ضغوطات داخلية أو, خارجية تجعله ينحرف عن أداء وظائفه بشكل سيادي.

العدالة في توزيع أموال الزكاة على الفقراء و المحتاجين: إن العدالة بمفهومها العميق تتطلب الحفاظ على المصالح المكتسبة و إرجاع الحقوق الضائعة لمستحقيها ومن هذا المنطلق يستدعي أن تقوم صناديق الزكاة بتوزيع حصيلة الزكاة على مستحقيها حسب درجة الحاجة و الفاقة، و عليه لا تفهم العدالة لإزالة و محو الفوارق الاجتماعية لطبقة على حساب طبقة أخرى و إنما العدالة المنشودة في الإسلام بصفة عامة هي إحقاق الحق على جميع الأصعدة: مالية، اقتصادية، اجتماعية،...

مسؤولية أعضاء الجهاز الإداري في تأدية مهامهم: بحيث يستدعي أن يؤدي المشرفين على أنشطة مؤسسات الزكاة مهامهم بأمانة و بشكل متفان و متقن تصان فيه حقوق أصحابها فتنجز الأعمال و تحقق المصالح دون إلحاق الضرر بأي طرف كان.

المسؤولية الاجتماعية لصندوق الزكاة: إن تماسك المجتمعات يتوقف على سيادة مسؤولية اجتماعية تحقق التضامن و التآزر و التكافل بين جميع أطراف المجتمع، فالإحساس بهذا السلوك الحضاري تكرسه فريضة الزكاة خاصة إذا كانت مؤسساتها

متجدرة في المجتمع و تستمد قوتها وثقتها من محيطها المجتمعي الذي توجد فيه، فيتم اعتبار صناديق الزكاة على أنها شخصية اعتبارية لها قوتها التأثيرية في صناعة و بناء التماسك الاجتماعي.[13]

2.3. أهمية حوكمة صندوق الوقف

حوكمة صندوق الوقف هو مجموعة النظم والإجراءات والآليات التي تصمم وتطبق من أجل حكم صناديق الوقف. فحوكمة الوقف تولي كل طرف على حدة ثم الأطراف كلها مجتمعه ما يستحقه من تنظيمات وإجراءات وتوصيات وتعليمات حتى تمارس حاكميتها على أصول. ويتوج مفهوم الوقف في الإسلام عدد من أسس ومبادئ الحوكمة الإدارية التي ظهرت بعد ذلك بمئات السنين ويجعل منها نقلة نوعية في مفهوم التحكم والسيطرة على الأوقاف من سياق الرقابة والإشراف والقيادة الفردية إلى نظام كلي متطور يصطبغ بحكم مؤسسي قائم على أسس راسخة ويشبه إلى حد بعيد مفهوم حكم المؤسسات في الأنظمة السياسية الحديثة. ونظام الوقف فى الإسلام لا يطرح رؤى وأفكارا مثالية أو خيالية وقد لا يتطلب تأسيسا جديدا لنظم وإجراءات وفعاليات ولكنه يعطي نظرة شمولية تتيح تطوير وتحديث ما هو موجود من إجراءات وفعاليات ومؤسسات تنظيمية لتمارس دورها المطلوب ولتنفذ واجباتها كما يجب.[14]

إن حوكمة الوقف ترسي القيم الديمقراطية وتقوم على تحديد العلاقة بين الواقفين والموقوف عليهم، ومجالس الإدارة، والمديرين وحملة الأسهم وغيرهم،بما يؤدى إلى زيادة قيمة الوقف إلى أقصى درجة ممكنة على المدى الطويل. وذلك عن طريق تحسين أداء المشاريع الوقفية، وترشيد اتخاذ القرارات فيها. ويتضمن ذلك إعداد حوافز وإجراءات تخدم مصالح الموقوف عليهم، وتحترم في نفس الوقت رغبات الواقفين ومصالح جميع المتعاملين في ومع المشروع الوقفي.[15]

إن مؤسسات الأوقاف في الدول الإسلامية بحاجة إلى آلية تساعد على تطويرها وتفعيل دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لذلك وجب على القائمين عليها تطبيق مبادئ الحوكمة التي من شأنها أن تساعد على تحقيق ذلك. والتي تؤكد على ضرورة الشفافية والنزاهة هذا ما يؤكد على ضرورة توظيف مبادئ وأسس الحوكمة في سبيل تحسين أداء المشاريع الوقفية لتحقق الأهداف المنوطة بها حيث يتم التحكم في مشروع الوقف (الموقوف) من خلال ثلاث جهات مهمة: الواقف (المتبرع أو

المتبرعون) والناظر أو مجلس النظار وهو بمثابة **مجلس الإدارة** في الشركات الحديثة والموقوف عليهم أو المستفيدون. كذلك يوجد مدير أو مسؤول عن المشروع محل الوقف يعينها ويشرف عليها الناظر وذلك بمثابة **الإدارة التنفيذية** في الشركات الحديثة كما لن نتجاوز وجود العديد من الهيئات والجهات الحكومية والنظامية التي يفترض أن تشرف على مشاريع الأوقاف على وجه العموم وهذه يتشابه دورها مع دور **الهيئات والجهات المنظمة لأعمال الشركات المساهمة**. وبطبيعة الحال انفرد الفكر الوقفي في الإسلام بوضع الكثير من التنظيمات والتشريعات والشروط (شروط الوقف) كل ذلك في سبيل تعزيز قيام مشروع الوقف واستمراريته وإدارته وتحقيق مبادئ العدالة والشفافية والإفصاح.[16]

كما تكمن أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في صناديق الأوقاف في كونها تعمل على كفاءة استخدام موارد هذه الصناديق وتعظيم قيمتها وتدعيم تنافسيتها بالأسواق، مما يمكنها من تحقيق التوسع والنمو ويجعلها قادرة على تحقيق أهداف الواقفين وتعظيم منفعة الموقوف عليهم، وخلق فرص عمل جديدة الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق الكفاءة والتنمية الاقتصادية المطلوبة.

ومن الناحية الاجتماعية فإن تطبيق الحوكمة على تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ويشجع على ربط مصالح الصناديق الوقفية ومصالح الأفراد والمجتمع بشكل عام. مما يؤدي إلى تعزيز التكافل الاجتماعي الناتج عن توفير متطلبات أفراد المجتمع وتحسين مستواهم المعيشي.

يمكن القول أن الالتزام بتطبيق الحوكمة في صناديق الأوقاف سوف يؤدي إلى:

1. ضمان النزاهة والشفافية في إدارة صناديق الأوقاف خاصة بعد ما تعرضت له من فساد وتهميش خلال سنوات عديدة؛
2. تطوير أداءها والتغلب على مختلف مشاكلها وزيادة قدرتها التنافسية والتشغيلية والمالية والإدارية مما ينعكس إيجابيا على تحقيق أهدافها الدينية والدنيوية؛
3. سهولة الحصول على المعلومات المتعلقة بمختلف جوانب أدائها مما يساعد على تفعيل الرقابة عليها وزيادة الثقة في إدارتها؛
4. تحسين العلاقات بين مختلف الأطراف المرتبطة بها؛
5. تحقيق المنفعة لجميع أفراد المجتمع، وهو ما تسعى إليه تعاليم الشريعة ؛[17]

ثالثا: أهمية تطبيق الحوكمة في إدارة صندوق الزكاة والوقف في الجزائر

1. صندوق الزكاة الجزائري.

1.1. تعريف صندوق الزكاة الجزائري.

في سنة (1991) استحدثت الحكومة الجزائرية مؤسسة دينية لجمع أموال الزكاة، ومن ثم منح جزء منها كـــقروض متناهية الصغر لمساعدة الفقراء على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم، وأطلق على المشروع اسم "صندوق الزكاة"، ويعتبر صندوق الزكاة مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والتي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد.[18]

و لعلى التفكير في إقامة مؤسسة تهتم بشؤون الزكاة في الجزائر يعود إلى بداية التسعينات من القرن الماضي غير أنه في عام 2002 تم تأسيسه و يتضمن التقديم القانوني للصندوق ما يلي"الدستور الجزائري ينص على أن الإسلام دين الدولة، و من أركان الإسلام ترشيد أداء الزكاة جمعا و صرفا [19]

تضمن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف التغطية القانونية لصندوق الزكاة بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد، ويتشكل الصندوق من ثلاث مستويات تنظيمية هي:

اللجنة القاعدية: تكون على مستوى كل دائرة، مهمتها تحديد المستحقين للزكاة على مستوى كل دائرة، حيث تتكون لجنة مداولتها من: رئيس الهيئة، رؤساء لجان المساجد، ممثلي لجان الأحياء، ممثلي الأعيان، ممثلين عن المزكين.

اللجنة الولائية: تكون على مستوى كل ولاية، وتوكل إليها مهمة الدراسة النهائية لملفات الزكاة على مستوى الولاية، وهذا بعد القرار الابتدائي على مستوى اللجنة القاعدية، وتتكون لجنة مداولاتها من رئيس الهيئة الولائية، إمامين الأعلى درجة في الولاية، كبار المزكين، ممثلي الفدرالية الولائية للجان المساجد، رئيس المجلس العلمي للولاية، قانونيي،ن محاسب، اقتصادي، مساعد اجتماعي ورؤساء الهيئات القاعدية.

اللجنة الوطنية: ونجد من مكوناتها المجلس الأعلى لصندوق الزكاة، والذي يتكون من رئيس المجلس، رؤساء اللجان الولائية لصندوق الزكاة، أعضاء الهيئة الشرعية، ممثل المجلس الإسلامي الأعلى، ممثلين عن الوزارات التي لها علاقة

بصندوق، كبار المزكين، وفيه مجموعة من اللجان الرقابية التي تتابع بدقة عمل اللجان الولائية وتوجهها. ثم إن مهامه الأساسية تختصر في كونه الهيئة المنظمة لكل ما يتعلق بصندوق الزكاة في الجزائر[20]

2.1. طريقة تحصيل وتوزيع الزكاة في الجزائر:

بعد الإعلان على إنشاء صندوق الزكاة في سنة 2004 في 48 ولاية جزائرية، أصبح تحصيل الزكاة في الجزائر يشمل نوعني من الأموال: زكاة المال (زكاة الثروة النقدية– عروض التجارة– زكاة الثروة الحيوانية) و زكاة الفطر. ويتم تحصيل زكاة المال والفطر من قبل صندوق الزكاة الجزائري بالطرق التالية[21]:

- **الصناديق المسجدية** يتم وضع صناديق لجمع الزكاة على مستوى المساجد الكبرى في الأحياء والمدن عبر كامل التراب الوطني. ويقوم المزكي الراغب في دفع زكاته لصندوق الزكاة بوضع مبلغ الزكاة بنفسه في الصندوق كما يمكن أن يستشير الإمام في هذه العملية. ويتم استقبال الزكاة على مدار السنة، تكون مقفولة بمفتاحين مختلفين، واحد للإمام والآخر لنائبه الأول، بحيث أنه يتم خلال كل ثالثة إلى أربعة أسابيع بفتحها من أجل حساب المبالغ المحصلة في الصندوق، مع ضرورة حضور أعضاء اللجنة المسؤولة عن عملية التحصيل. بعد حساب المبالغ المحصلة في الصندوق يتم تحرير محضر أسبوعي خاص بحصيلة زكاة المسجد، ثم تدفع مبالغ الزكاة المحصلة في كافة مساجد الولاية بهذه الطريقة إلى حساب صندوق الزكاة الولائي عن طريق حوالة بريدية.
- **الحولات البريدية**: المزكي الراغب بدفع زكاته بهذه الطريقة عليه أن يتجه إلى إحدى مكاتب البريد التابعة لولايته مصحوبا بمبلغ الزكاة الذي يريد دفعه إلى الحساب البريدي الجاري لصندوق الزكاة الولائي.
- **الصكوك البنكية**: يمكن للمزكي دفع زكاته لمكاتب البريد أو المؤسسات البنكية بواسطة الصك البنكي.
- **تحصيل زكاة الفطر**: وتتم عملية تحصيل زكاة الفطر بالجزائر عن طريق تكليف كافة الأئمة المعتمدين وأئمة المساجد في كل ولاية بالشروع في عملية تحصيل زكاة الفطر ابتدءا من منتصف شهر رمضان من كل سنة على أساس الوكالة. ثم يقوم أعضاء لجنة تحصيل الزكاة الخاصة بكل مسجد بالشروع في عملية تحصيل زكاة

الفطر من المواطنين الراغبين في دفعها لصندوق الزكاة وذلك إلى غاية 28 رمضان لكل سنة. وبعد انتهاء من تحصيل الزكاة، يتم وضع محضر خاص بحصيلة زكاة الفطر ويرسل بعدها إلى نظارة الشؤون الدينية التابعة للوالية.

الجدول رقم (01): يوضح مداخيل صندوق الزكاة الجزائري من 2003 إلى 2018

الوحدة (الدينار الجزائري)

السنوات	زكاة الفطر	زكاة المال	زكاة الزروع والثمار	المجموع
2003	25 728 172,50	30 394 399,45	00.00	**56 122 571,95**
2004	114 916 162,00	108 370 579,98	16 567 254,00	**239 853 995,98**
2005	172 171 989,66	335 761 165,55	723 396,54	**508 656 551,75**
2006	215 220 889,36	439 099 934,34	32 119 363,76	**686 440 187,46**
2007	258 163 416,08	435 507 262,68	38 843 446,56	**732 514 125,32**
2008	240 960 757,50	370 048 773,87	43 115 432,98	**654 124 964,35**
2009	304 969 465,00	589 548 578,23	42 147 194,17	**936 665 237,40**
2010	322 074 119,50	536 621 104,24	40 497 584,83	**899 192 808,57**
2011	373 399 511,00	781 299 800,17	44 430 159,57	**1 199 129 470,74**
2012	444 705 479,00	801 478 212,80	60 703 409,74	**1 306 887 101,54**
2013	445 955 947,81	779 147 643,48	75 804 974,05	**1 300 908 565,34**
2014	437 563 081,20	804 303 736,90	76 747 250,58	**1 318 614 068,68**
2015	473 417 555,00	685 984 292,68	91 711 538,40	**1 251 113 386,08**
2016	515 318 879,00	678 716 480,94	73 139 529,73	**1 267 174 889,67**
2017	/	1.400.000.000,00		/
2018	/	1.456.933.796,20		/

المصدر: عبد الحكيم بزاوية، **أهمية توظيف آليات الحوكمة لتعزيز الثقة بمؤسسات الزكاة دراسة حالة صندوق الزكاة الجزائري للفترة 2003-2018**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، ص289

نلاحظ من الجدول رقم 01 تطور في حجم إجمالي مداخيل صندوق الزكاة من 2003 إلى غاية 2014 بشكل مطرد غير أنه تراجع خلال سنة 2015 وعاود في الارتفاع في 2016.

ويتم توزيع حصيلة صندوق الزكاة من زكاة المال وفق النسب الواردة في الجدول التالي:

جدول رقم (02): توزيع حصيلة صندوق الزكاة

البيان	نسب صرف حصيلة الزكاة	
	الحصيلة أقل من 5 ملايين دج	الحصيلة أكثر من 5 ملايين دج
الفقراء والمساكين	%87.5	%50
مصاريف تنمية حصيلة الزكاة	/	%37.5
مصاريف تسيير حصيلة الزكاة	12.5% توزع كما يلي: 4.5% لتغطية تكاليف نشاطات اللجنة الولائية، 6% لتغطية تكاليف نشاطات اللجان القاعدية، 2% تصب في الحساب الوطني لتغطية تكاليف نشاطات الصندوق على المستوى الوطني.	

المصدر: عبد الحكيم بزاوية، مرجع سابق، ص 280.

3.1. العراقيل التي يواجهها صندوق الزكاة في الجزائر.

– يواجه مشـــروع صندوق الزكاة الجزائري عراقيل وصعوبات كثيرة كأي تجربة حديثة، ولعل أكبر مشكل يواجه المشروع مع انطلاقته الأولى يتعلق بكيفية تفعيل عمله وكذا كسب ثقة المزكين التي تشكل حاليا أهم رهان، ذلك أن عامل الثقة مهم في مثل هذه النشاطات وكذا القدرة على إقناع المزكين بضرورة دفع زكاتهم إلى الصندوق، بالإضافة إلى جهل أغلبية الجزائريين لفقه الزكاة وأحكامها؛

– ارتباط حصيلة الزكاة لدى الجزائريين بمناسبة عاشوراء، حيث تكون الحصيلة مرتفعة في مثل هذا الوقت من السنة في حين تصل حد الجفاف في الأشهر الأخرى؛

– أما الحملة الإعلامية الخاصة بصندوق الزكاة فهي تفتقد إلى الجدية والانتظام في تطبيق الإستراتيجية والاستغلال الرشيد للفرص المتاحة، وعدم الاعتماد على الوسائل الإعلامية ذات الانتشار الواسع والتأثير البالغ بصفة سنوية وهذا لعدم وجود مبالغ هامة، خاصة أنه من بين أهداف الحملة ترسيخ سنوية الزكاة، ومن النتائج السلبية لعملية التحسيس جعل الفقير ينتظر الإعانة قبل أن يتقدم الغني بزكاته بالإضافة إلى تهرب أغلب التجار من دفع الزكاة بحجة الضرائب التي تفرض على الأموال الخاصة، وتبقى الضرائب وصندوق الزكاة المعادلة الصعبة، وهذا ما يؤثر سلبا على حصيلة جمع أموال الزكاة خاصة وأن المزكي يعتبر النواة الرئيسية في هذا المشروع إلى جانب الحملات المعادية والمشككة في صندوق الزكاة خاصة وأن التجربة حديثة ويمكن أن تقتل في مهدها؛

– من المشاكل التي تواجه القائمين على الصندوق ارتفاع عدد الفقراء في المجتمع الجزائري، وكذا ارتفاع عدد العاطلين عن العمل وخاصة في السنوات الأخيرة؛ [22]

– يعاني صندوق الزكاة أزمة نقص ثقة نظر تجربتها القصيرة وانعدام الوعي بأهمية دفع الزكاة وبالأخص أهمية صندوق الزكاة في القيام هذه المهمة، حيث يرى الناس أن مؤسسات الزكاة ليس مؤسسات قوية حتى تحفظ هذه الأموال، وليس لها طرق واضحة في مجال تحصيل وجمع وتوزيع أموال الزكاة نظرا لكثرة الاختلاسات التي تحدث كل عام وخصوصا في المساجد من طرف الغير. [23]

4.1. أهمية تطبيق الحوكمة على صندوق كحل لبعض المشاكل:

يعتبر تطبيق صندوق الزكاة لمبادئ الحوكمة الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية سيساعدها على كسب ثقة الأفراد وبالتالي زيادة حصيلة الزكاة واستغلالها بشكل جيد إذ يسمح بتحقيق العدالة ومساهمتها في التنمية الاجتماعية، فمن خلال مبدأ الشفافية والإفصاح عن المعلومات وكذا الاستقلالية في تسيير الصندوق من خلال وضع إستراتيجية الإدارة المناسبة بشكل يؤدي إلى تحقيق مبدأ المساءلة والتي ستشعر المسؤولين بمدى التزامهم بأداء واجباتهم. لذلك يمكننا تلخيص لبعض المبادئ التي يمكن تطبيقها في صناديق الزكاة والتي تساعد على التخلص من العراقيل التي تواجه الصندوق:

– يجب الإقرار بحقوق المستفيدين في شكل استثمار في متابعة أداء استثماراتهم والمخاطر المتعلقة بها ووضع الوسائل الكافية لضمان المحافظة على هذه الحقوق، كما ينبغي أن تتحمل صناديق الزكاة مسؤولية استئمانية تجاه هؤلاء المستفيدين بصفتها مضاربا في أموالهم مع الإفصاح والشفافية عن المعلومات في الوقت الملائم. [24]

– لابد من التأكد أن المعلومات المالية وغير المالية لصندوق الزكاة تستوفي المعايير المحاسبية المتفق عليها دوليا، ومطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، وتشكيل لجان مراجعة من ذوي الكفاءة والخبرة الكافية لتحليل القوائم المالية والمستندات المالية.

– الاعتماد على إستراتيجية الاستثمار لأموال الزكاة سليمة وتتلاءم مع المخاطر والعوائد بالإضافة إلى اعتماد الشفافية؛

– العمل وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية واطلاع الجمهور على هذه المبادئ أي اعتماد مبدأ الشفافية واحترام الضوابط الشرعية، وكذا توفير المعلومات الأساسية في الوقت المناسب خاصة فيما يتعلق باستثمار أموال الزكاة؛

– يجب على صندوق الزكاة الإقرار بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار في متابعة أداء استثماراتها والمخاطر ذات العلاقة، ووضع الوسائل الكافية لضمان المحافظة على هذه الحقوق وممارستها؛

– وضع إطار لسياسة ضوابط إدارة شاملة تحدد الأدوار والوظائف الإستراتيجية لكل عنصر من عناصر ضوابط الإدارة والآليات المعتمدة لموازنة مسؤوليات اتجاه مختلف المصالح؛[25]

5.1. الإفصاح والشفافية كأحد دعائم الحوكمة ودورهما في تفعيل صندوق الزكاة

إن إدارة أموال صندوق الزكاة وبأسلوب حكومي جعل الزكاة في نظر الناس كأنه من مسئوليات الحكومة سواء من حيث ضخ أموال جديدة أو إدارة هذه الأموال أو الاستفادة بعائدها، وكان هذا أحد أسباب الإحجام عن المشاركة الفعالة في دفع أموال الزكاة وإذا كانت الإدارة تقوم على حسن اتخاذ القرارات وأن اتخاذ القرارات يعنى الاختيار بين البدائل المتاحة في ضوء المعلومات الجيدة، فإن هذا يظهر أهمية الإفصاح والشفافية التي تهدف بشكل استراتيجي وعام إلى توفير المعلومات عن استخدامات الأموال. والمقصود بالإفصاح والشفافية في صناديق الزكاة توفير كافة المعلومات الضرورية التي تعبر

بصدق عن مستوى الأموال التي تم تحصيلها وإبراز كافة الاستخدامات حتى تصل إلى مستحقيها، ولذلك لدعم أكثر ثقة الفاعلين في صندوق الزكاة من أن زكاتهم توف لمستحقيها وأن الصندوق يعمل دوما على تحقيق التسيير الأمثل لأمواله للرفع من نسبة المساهمين فيه أكثر فينبغي على الصندوق القيام بإفصاحات دورية وشفافة، مفصلة وواضحة. ولتحقيق مبدأ الإفصاح والشفافية في صندوق الزكاة يتطلب شروط يجب توفرها في أي معلومة أو إجراء يتصف بالشفافية منها:

– أن تكون الشفافية في الوقت المناسب، حيث أن الشفافية المتأخرة تكون عادة لا قيمة لها ويعلن عنها أحيانا فقط لاستيفاء الشكل .

– أن تتاح الشفافية لكافة الجهات في ذات الوقت .أن – تكون شارحة نفسها بنفسها فما قيمة شفافية غامضة أو غير شفافة؟

– أن يعقب الشفافية مساءلة، فالشفافية في حد ذتها ليست غاية، بل وسيلة لإظهار الأخطاء والاقتصاص من مرتكبيها، وذلك بالطبع في إطار الوسائل القانونية المنظمة لذلك.

وإذا ما أمكن تحقيق هذه الشروط فإن على الفاعلين في إدارة أموال صناديق الزكاة سواء الدولة أو دافعو الأموال العمل بكفاءة في إدارة وتنمية موارد الصندوق واستخداماتها في خدمة الصالح العام. [26]

2. الصندوق المركزي للأوقاف.

يرسخ فكرة المركزية في إدارة الأوقاف في الجزائر الصندوق المركزي للأوقاف، حيث تم إنشاؤه بناء على قرار وزاري مشترك بين وزارتي المالية و الشؤون الدينية ويحمل رقم 31 وهو مؤرخ في 2 مارس 1999، وهو حساب مركزي، يفتح في إحدى المؤسسات المالية بقرار من الوزير المكلف بالشؤون الدينية علما انه يتم فتح حساب للأوقاف على مستوى نظارة الشؤون الدينية، لكن الموارد والإيرادات المحصلة فيه تصب في الحساب المركزي للأوقاف، وهذا بعد خصم النفقات المرخص بها.

و يتضح لنا أنه حتى في الجوانب التنظيمية المالية للأوقاف في الجزائر نجد فكرة المركزية أكثر تجذرا، ذلك أنها تلغي تقريبا كل دور مالي للمصالح الفرعية للأوقاف على مستوى الولايات، اللهم إلا تلك الجوانب المتعلقة بالنفقات التي تنظمها المادة 33 من المرسوم التنفيذي 381/98 [27]

1.2. إدارة قوانين الأوقاف في الجزائر.

تم اعتماد مجموعة من القوانين في الجزائر خاصة في فترة التسعينات ساهمت في تفعيل النشاط الوقفي بشكل محسوس، حيث سجلت مجموعة من النتائج توضح ذلك.

إلا أن هناك مجموعة من المتغيرات أصبحت تدعوا إلى ضرورة إعادة هيكلة إدارة الأوقاف بما يتوافق مع المعطيات الواقعية، وضرورة أقلمة قانون الأوقاف في الجزائر مع المتغيرات الواقعية الجديدة، والتي منها عملية البحث الجارية عن الأملاك الوقفية الضائعة والتي كشفت عن ثروة وقفية هائلة مندثرة تمتلكها الأوقاف الجزائرية والمؤسسات التي لها علاقة بعملية البحث، إضافة إلى عملية تطوير قوانين الأوقاف التي تواكب هذه العملية. حيث ومن خلال مختلف القوانين والمراسيم التي استهدفت تطويرها بما يتوافق مع تحسين أدائها في كل وضع جديد كان يطرأ عليها، لكن كل هذه القوانين لم تستطع أن تجعل منها إدارة عصرية وفعالة في القيام بمهامها، نظرا لأن الوقف لم يكن من أولويات الدولة ولا من اهتمامات الطبقة السياسية الحاكمة في الجزائر[28]

جدول رقم (03): مداخيل الإيرادات الوقفية من 2003 إلى 2016

الوحدة (الدينار الجزائري)

السنوات	الإيرادات الوقفية	السنوات	الإيرادات الوقفية
2003	33 867 684,58	2010	**75 421 198,01**
2004	36 221 522,68	2011	**82 634 048,00**
2005	46 319 388,44	2012	**114 385 419,54**
2006	62 976 489,11	2013	**178 891 359,89**
2007	63 803 464,36	2014	**77 149 786,15**
2008	61 742 771,45	2015	**86 741 199,53**
2009	64 443 475,75	2016	**88 401 660,59**

المصدر: قشيوش عمر، **أثر تطبيق الوقف والزكاة على المالية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000 الى 2016**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، ص244

نلاحظ تذبذب في تطور الإيرادات الوقفية غير أنه خلال العامين 2012 و 2013 نلاحظ ارتفاع كبير إلا أنه تراجع بعدها خلال الأعوام الأخيرة من الدراسة.

2.2. الآفاق المستقبلية للإدارة الوقفية في الجزائر.

الحديث عن مستقبل الإدارة الوقفية في الجزائر نابع من التطورات التي تعرفها وضعية الأوقاف في هذه الدولة المسلمة، ومن العناصر التي تعتبر مرتكزات أساسية للتفكير في مستقبل إدارة الأوقاف في الجزائر ما يلي:

- **تطور الاكتشافات العقارية الوقفية:** فالإحصاءات تتحدث عن أكثر من 4621 عقار وقفي تم استرجاعها وتوثيقها من طرف إدارة الأوقاف الجزائرية؛
- **منازعات عقارية وقفية** : كثيرة أمام العدالة 600 قضية تم الفصل فيها لصالح الأوقاف و400 قضية تنتظر الحل؛
- **تسيير أوقاف متنوعة:** تتوزع على 48 ولاية في بلد مساحته 2.3 مليون كيلومتر، يتولى متابعتها 26 وكيل أوقاف؛
- **استثمارات وقفية جديدة** : يتم تجسيدها وفق إستراتيجية طويلة الأمد تحتاج إلى طاقم إداري متخصص، وعلى درجة عالية من الخبرة في مجال متابعة ومراقبة وتسيير هذه المشاريع؛

لذا، فإن الحل الأمثل لتطوير إدارة الأوقاف الجزائرية هو إخراجها من إدارة ملحقة بوزارة الشؤون الدينية الأوقاف، وإعطاؤها الاستقلالية الكاملة باستحداث الديوان الوطني للأوقاف، الذي يؤمل أن يكون البديل الحقيقي للإدارة الحالية.[29]

3.2. أهمية تطبيق الحوكمة على صندوق الجزائري المركزي للأوقاف.

إن تطوير الصندوق المركزي للأوقاف في الجزائر أصبح أكثر من ضروري، وهذا نظرا لما يوفره من إمكانات مادية وبشرية، وأيضا استقلالية في الإدارة والتسيير، وان تطبيق آليات الحوكمة يساعد في ذلك لما لها من أبعاد إسلامية كما سبق وذكرنا، حيث تساعد وتمكن إدارة الأوقاف من تجسيد العديد من الأهداف والتطورات نذكر منها:

- **اعتماد طاقم إداري متخصص:** وهذا لضمان الجدية والفعالية في إدارة الأوقاف الجزائرية التي ظلت لأمد بعيد تسير بطريقة أقل ما يقال عنها أنها غير فعالة، بل عطلت ترقية الأوقاف بما يتوافق والمعايير العلمية الحديثة في مجال الإدارة؛

– **اكتشاف واسترجاع وتوثيق عقارات وقفية** ضاعت منذ العهد الاستعماري، وذلك من خلال مديرية البحث وحصر الأملاك الوقفية التي ستعزز بخبراء في مجال المسح والحفظ والتوثيق العقاري؛

– **استقطاب أوقاف جديدة** من خلال إستراتيجية إعلامية تعتمدها مديرية الإعلام والتسويق الوقفي تحث المحسنين على الوقف، وتعيد بعث ثقافة الوقف في الجزائر؛

– **ترقية الاستثمارات الوقفية** :بالاعتماد على مكتب خبرة ملحق بالديوان يعمل بالتنسيق مع مديرية الاستثمار الوقفي؛

– **ترقية الصناديق الوقفية:** وذلك بالاعتماد على فكرة التخصص ونشر الأدوات المالية الوقفية وتطويرها لتصبح أداة تمويلية أساسية للمشاريع الاستثمارية الوقفية؛

– **تعزيز المنظومة القانونية الوقفية** :بما يوفر حماية أكبر للأملاك الوقفية، وهذا من خلال مديرية التنظيم والمنازعات، التي تدير قضايا النزاع الوقفي أمام الجهات القضائية، وأيضا تطرح قوانين وتنظيمات تحافظ على الأملاك الوقفية؛

– **تطوير التعاون الدولي في مجال الأوقاف:** وهذا من خلال النشاطات التي تمارسها مديرية التعاون والعلاقات مع الخارج، والتي تبحث دائما عن سبل التعاون مع الهيئات العالمية المعتمة بالأوقاف (كالأمانة العامة للأوقاف بالكويت، الهيئة العالمية للأوقاف بالبنك الإسلامي للتنمية...إلخ)؛[30]

4.2. متطلبات تطبيق الحوكمة في مؤسسات الأوقاف الجزائرية : وتتمثل آليات تطبيق الحوكمة في المؤسسات الوقفية فيما يلي:

– وضع مجموعة من القوانين واللوائح توضح حقوق وواجبات جميع أطراف الوقف (الناظر، الواقفين، والموقوف عليهم، والهيئات المشرفة علي الأوقاف، والمجتمع) لضمان تحقق أفضل توازن بين مصالح جميع الأطراف؛

– وجود لجان أساسية تابعة لمجلس الإدارة لمتابعة أداء المشاريع الوقفية؛

– وضع نظام معلومات محاسبي متكامل للمؤسسات الوقفية الجزائرية يمكن من تحقيق الإفصاح والشفافية عن المعلومات المناسبة لكافة أطراف الوقف؛

– وضع الإستراتيجيات الملائمة لطبيعة وخصائص المؤسسات الوقفية الجزائرية، ووضع الخطط طويلة وقصيرة الأجل اللازمة لتحقيقها، وتوفير المؤشرات اللازمة لتطبيق الرقابة والمساءلة وتقييم الأداء؛

– ضمان الالتزام بالسلوك الأخلاقي وقواعد السلوك المهني الرشيد لكافة أطراف الوقف؛ التأكيد على مسئولية مجلس الإدارة في الالتزام بالقوانين والمصالح ذات الصلة وتطبيق المعايير الأخلاقية في ممارسة جميع مهامه؛

– تعدد الجهات الرقابية على أداء المشاريع الوقفية؛

– التأكد من التزام المؤسسة الوقفية بتطبيق مفاهيم تضمن الالتزام بالقوانين واللوائح والضوابط المتعلقة بمؤسسات الأوقاف، مع مراعاة التوافق مع النظم التشريعية والاقتصادية السائدة. [31]

خاتمة:

تعتبر الحوكمة بمبادئها ومعاييرها وما تفترضه من شفافية ونزاهة صمام الأمان للمؤسسات المالية عموما والإسلامية منها على وجه الخصوص، ولقد تبين بشكل واضح أهمية توظيف آليات الحوكمة لنجاح، وتحقيق أهداف الصناديق الزكوية والوقفية، حيث أنها ستسمح بتعزيز ثقة المواطنين بهذه التجارب و إيمانهم بها خاصة في التطبيقات الطواعية للزكاة والوقف، لذا ومن الضروري أن تبنى على أسس من الشفافية والمصداقية من خلال تبني نظام حوكمة معلن وواضح يسمح بتبيين قنوات توزيع الزكاة والوقف والمشاريع المحققة والمبالغ المصروفة لكل مشروع.

و من خلال هذه الدراسة أمكننا التوصل لجملة من التوصيات أهمها:

1. أهمية صندوق الزكاة والوقف في الجزائر و ضرورة إعطائه صبغة متميزة تجعل التجربة الجزائرية في هذا المجال رائدة ومتميزة؛
2. الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة في إدارة الصناديق الزكوية والوقفية في الجزائر، وفي كل مستوياتها التنظيمية، يساعد في القضاء على معوقات التنمية الاقتصادية، حيث أن الجزائر كبقية دول العالم الإسلامي بإمكانياتها الاقتصادية و البشرية مؤهلة للاستفادة منها؛
3. ضرورة حث المواطنين بالتخلي عن إخراج الزكاة بالطريقة التقليدية وذلك بإقناعهم بفكرة صندوق الزكاة وكيفية التعامل معه.
4. فتح وترقية مختلف المؤسسات التكافلية كمؤسسة الوقف، البنوك الإسلامية..؛
5. عقد عدة مؤتمرات و ندوات وطنية و دولية يتم فيها تدارس التجربة من جميع جوانبها، مع أهمية تقديم التجارب السابقة الرائدة للاستفادة من خبراتها.

الهوامش والاحالات:

*تقي الدين أحمد ابن تيمية، هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس النميري عالم دين إسلامي حمل لقب "شيخ الإسلام" أحد علماء المذهب الحنبلي أشتهر في مجالات عدة أهمها الفقه وأصوله، والحديث، والعقيدة ، والفلسفة، ومنطق والفلك.

(1)عقبة عبد اللاوي، نور الدين جوادي، **الزكاة كآلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي " دراسة تحليلية وفقا لنماذج الاقتصاد الكلي"**، الملتقى الدولي الأول الاقتصاد الإسلامي، الواقع..ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، يومي 23-24 فيفري2011 ، ص4.

(2) *فايزة محلب*، **دور صندوق الزكاة في الحد من ظاهرتي الفقر و البطالة عن طريق تمويل المؤسسات الصغيرة المتوسطة- دراسة حالة صندوق الزكاة لولاية سطيف– الجزائر**، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية صفاقس –تنظمه جامعة صفاقس – تونس، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية – جدة، أيام 27 – 28 – 29 / 6 / 2013، ص 3.

(3) Ashraf bin Md. Hashim, **The Collection of Waqf through Insurance Companies: A Critical Analysis of the Malaysian Experience,** International Conference On Co-operative Insurance in the Framework of Waqf International Islamic University Malaysia, 4 – 6 March 2008 / 26 – 28 Safar 1429, ,PP2-3

(4) رحيم حسين، زنكري ميلود، **التمويل الريفي الأصغر، أي دور للصناديق الوقفية في مكافحة البطالة والفقر في الريف المغاربي؟**، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية صفاقس – تنظمه جامعة صفاقس – تونس، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية – جدة، أيام 27 – 28 – 29 / 6 / 2013، ص6.

(5) Mohammad Hassan Kaleem, **Takaful Based on Waqf: A Pakistani Experience**,International Conference On Co-operative Insurance in the Framework of Waqf International Islamic University Malaysia, 4 – 6 March 2008 / 26 – 28 Safar 1429, ,P3

(6)جمـــال حلاوة، نداء دار طه، **واقع الحوكمة في جامعة القدس**، جامعة القدس معهد التنمية المستدامة، دائرة العلوم التنموية، بدون سنة، ص8.

(7) مركز ابوظبي للحوكمة، **أساسيات الحوكمة : مصطلحات ومفاهيم**، سلسلة النشرات التثقيفية لمركز أبو ظبي للحوكمة، غرفة ابوظبي، ص 5.www.adccg.ae

(8) صالح صالحي، نوال بن عمار، **الحوكمة ودورها في تفعيل مؤسسات الأوقاف الجزائرية لتحقيق التنمية المستدامة**، آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية، ورقلة يومي 25-26 نوفمبر 2013، ص912.

(9) مصطفى أمين محمد علي، **حوكمة نظام الزكاة**، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ص30-36.

(10) المرجع نفسه، ص36.

(11) عبد الله بن منصور، عبد الحكيم بزاوية، **أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في التنظيمات المؤسساتية للزكاة**، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد و التمويل الإسلامي: النمو و العدالة والاستقرار من منظور إسلامي (ICIEF)، اسطنبول، تركيا، أيام 09-11 سبتمبر 2013 ص13.

(12) عبد الله بن منصور، عبد الحكيم بزاوية، **تفعيل الدور التنموي لصندوق الزكاة الجزائري في ظل تطبيق مبادئ الحوكمة**، المؤتمر العلمي الثاني حول دور التمويل الاسلامي غير الربحي (الزكاة والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، جامعة البليدة، ايام 20-21ماي 2013، ص4.

(13) عبد الله بن منصور، عبد الحكيم بزاوية، **أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في التنظيمات المؤسساتية للزكاة**،مرجع سابق، ص ص17-16.

(14) حسين عبد المطلب الأسرج، **حوكمة الصناديق الوقفية: بين النظرية والتطبيق**، ص31، http://iefpedia.com/arab ،2015/09/26

(15) hussein elasrag, **governance of islamic waqf**,MPRA Munich Personal RePEc Archive,March 2012 ,P 23.

(16) حسين عبد المطلب الأسرج، **دور الحوكمة في تفعيل أداء الصناديق الوقفية**، موسوعة الاقتصاد والتمويل الاسلامي، https://iefpedia.com/arab

(17) حكيمة بوسلمة، **أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في تطوير مؤسسات الأوقاف وتفعيل دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية صفاقس –تنظمه جامعة صفاقس – تونس، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية – جدة، أيام 27 – 28 – 29 / 6 / 2013، ص7.

(18) أمينة حمادة، فايزة بن حمو، **دور صندوق الزكاة في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية صفاقس –تنظمه جامعة صفاقس – تونس، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية – جدة، أيام 27 – 28 – 29 / 6 / 2013، ص7.

(19) بن ثابت علي، فتني مايـــــا، **دور الزكاة في تشجيع الاستثمار : صندوق الزكاة لولاية عنابة نموذجا**، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية صفاقس –تنظمه جامعة صفاقس – تونس، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية – جدة، أيام 27 – 28 – 29 / 6 / 2013، ص 12.

[20] الوافي الطيب، **دور الزكاة في معالجة مشكلتي البطالة و الفقر: تجربة صندوق الزكاة الجزائري**،الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية صفاقس –تنظمه جامعة صفاقس – تونس، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية – جدة، أيام 27 – 28 – 29 / 6 / 2013، ص 4.

[21]عبد الحكيم بزاوية، **أهمية توظيف آليات الحوكمة لتعزيز الثقة بمؤسسات الزكاة دراسة حالة صندوق الزكاة الجزائري للفترة 2003-2018**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، ص ص 276- 280.

[22] ليازيد وهيبة **دور صندوق الزكاة في مكافحة الفقر –حالة الجزائر**، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية صفاقس –تنظمه جامعة صفاقس – تونس، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية – جدة، أيام 27 – 28 – 29 / 6 / 2013، ص 8.

[23]براضية حكيم، عراب سارة، **دور حوكمة مؤسسات الزكاة في دعم الثقة بصندوق الزكاة**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 01/مارس 2017،المركز الجامعي الونشري، تيسمسيلت، الجزائر، ص 51.

[24]براضية حكيم، عراب سارة، مرجع سابق، ص 53.

[25] بن رجم محمد خميسي، **أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في تطوير صندوق الزكاة الجزائري وتفعيل دوره في تحقيق التنمية الشاملة**، المؤتمر الدولي العاشر في الاقتصاد الاسلامي والمالي يومي 22 و 23 مارس 2015، الدوحة، ص ص 30، 31.

[26]براضية حكيم، عراب سارة، مرجع سابق، ص ص 54- 55.

[27]**الأملاك الوقفية**، على الموقع: http://www.mouwazaf-dz.com 20:16 ;26/08/2019 ,

[28] فارس مسدور، كمال منصوري، **التجربة الجزائرية في إدارة الأوقاف: التاريخ والحاضر والمستقبل**، مجلة أوقاف، ص ص 21-24، على موقع http://www.kantakji.com.

[29] نوال بن عمارة، عبد الحق بن تفات، **الوقف الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة – عرض للتجربة الجزائرية في تسيير الأوقاف –** الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية صفاقس –تنظمه جامعة صفاقس – تونس، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية – جدة، أيام 27 – 28 – 29 / 6 / 2013، ص 9.

[30] فارس مسدور، كمال منصوري، مرجع سابق، ص24.

[31]صالح صالحي، نوال بن عمار، **مرجع سابق**، ص ص918، 919.